الأهرام

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٩

النائب اللبناني مصطفى سعد يتهم «أجهزة كبيرة جدا» باغتيال القضاة الأربعة

أعلن رفضه تحول لبنان إلى عسكريتاريا وانتقد منع كتاب «كوبرا»

صيدا: «الشرق الأوسط»

وجه النائب اللبناني مصطفى سعد، في مؤتمر صحافي عقده امس في منزله في صيدا، انتقادات حادة الى الاجهزة الامنية بسبب «فشلها في اكتشاف الجرائم». وطالب بإعادة تأهيل «ضباط قوى الامن الداخلي، معلناً انه «لا يقبل بأن يتحول لبنان الى عسكريتاريا»، ومؤكداً انه سيستمر في دعم الحكومة وتأييد ما ورد في بيانها الوزاري وفي خطاب القسم للرئيس العماد اميل لحود وقال انه ينتقد الحكومة «حيث يكون خلل، لا الادارة السياسية».

كذلك طالب النائب سعد بـ«تخفيف الاجراءات الامنية حول المخيمات الفلسطينية». وقال: «عندما لا يستطيعون كشف الجرائم يقولون ان المرتكبين هربوا على دراجة نارية الى المخيم» معتبرا ان جريمة قتل القضاة اللبنانيين الاربعة داخل قصر العدل في مدينة صيدا الشهر الماضي «ليست موضوع دراجات نارية، بل ان اجهزة كبيرة جداً تقف وراء هذا الاغتيال».

وتساءل في هذا الصدد: «لماذا او من طلب، قبل فترة وجيزة من حادثة اغتيال القضاة، الى اصحاب سيارات الفان لبيع القهوة والمرطبات على كورنيش صيدا البحري وخلف قصر العدل الذي وقعت فيه الجريمة، نقل سياراتهم الى امكنة اخرى؟». وسأل: «هل كان ذلك لتيسير وتسهيل عمل هذه الاجهزة وقتل القضاة؟».

وكشف سعد أن رئيس محكمة جنايات الجنوب القاضي حسن عثمان الذي قتل في حادثة قصر العدل (وهو القاضي الذي أوكلت اليه قضية محاولة اغتيال النائب سعد عام 1985 في انفجار سيارة مفخخة امام منزله قبل رحيل الاسرائيليين عن صيدا) قد ابلغه قبل سفره إلى اميركا انه (اي عثمان) في صدد اتخاذ قرار ظني ضد بعض العسكريين اللبنانيين والمدنيين لضلوعهم وتورطهم في حادثة تفجير السيارة المفخخة.

كما تساءل سعد عن «سبب تعدد وكثرة الاجهزة الامنية وعن دورها». وقال: «مع الاسف، اين هي؟ وماذا تعمل؟ وما هي مهمتها؟ هل هي «للتشبيح» ام ان مهمتها التنصت على الرجل وامرأته؟ ولماذا وجود مكتب للامن القومي في سراي صيدا الحكومي مسؤول عنه المقدم ترو؟ هذا المكتب يجب ان يكون في الثكن وليس في السراي الحكومي الذي يجب ان تكون فيه مكاتب للدوائر الرسمية والتفتيش المركزي وقوى الامن الداخلي والامن العام...».

واعلن: «أؤكد، ومن منطلق حرصنا على الحكم والحكومة، اننا لا نزال مع خطاب القسم والبيان الوزاري. وسوف نستمر في دعم الحكومة. ولكن ننتقدها حيث يجب ان تنتقد. وندعمها حيث يجب ان تُدعم. ونشيد بها حيث يجب ان نشيد. ولكن هناك اموراً كثيرة تجري في لبنان، وخصوصاً لجهة الخلل الحاصل في الإدارة السياسية للحكومة في التعاطي مع الكثير من الامور. ومثال على ذلك بيان المصادر الوزارية» مستغرباً كيف لا يتجرأ احد في الحكومة ويقول «أنا وراء البيان. وكأن هذا البيان منزل».

وقال سعد: «يجب ان نكون صادقين مع انفسنا ومع شعبنا. ونقول له بكل صراحة من يقف وراءه». واعتبر ان بيان المصادر «حول رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري من مرتكب ومخطئ الى ضحية. واثار مشكلة طائفية ومذهبية استفاد منها الحريري واركان حكمه السابقين واعطاهم العطف الكبير... إذا كانت الحكومة الحالية تخجل من مضمون «بيان المصادر فأن ذلك يشكل مصيبة».

النائب مصطفى سعد

وتابع النائب سعد يقول: «احب ان اشير الى موضوع حرية التعبير وكذلك طرق الادارة السياسية بعد منع كتاب كوبرا الذي يتحدث عن موضوع النائب ايلي حبيقة» متسائلاً «لماذا منعت الحكومة بيعه في لبنان؟ ولماذا تخفي عن الشعب اللبناني الحقائق وطلبت وضع هذا الكتاب في يد القضاء والاستناد إليه كاخبار عن الامور الموجودة فيه؟». وطالب سعد بوقف «تدخل الأجهزة الامنية في كثير من المسائل كالندوات الثقافية والاجتماعات الرياضية، لان مهمة الاجهزة الامنية كشف الحقائق والجرائم وكشف جريمة صيدا وليس التدخل في امور ليس لها علاقة بموضوع الامن». كما طالب بإعادة تأهيل اكثرية ضباط قوى الأمن الداخلي «لان مهمتهم مساعدة المواطنين في اطار القانون. وهذا، ويا للاسف الشديد، ليس موجوداً في لبنان».

وعن العدوان الاسرائيلي الاخير على لبنان قال سعد انه «جاء لسببين: الاول يهدف الى محاولة تعديل تفاهم نيسان (ابريل) ولجم عمل المقاومة. ولكن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بفضل التضامن والوعي الشعبي والحكومي والمقاومة تم اسقاط وتعطيل الهدف الاسرائيلي والثاني لخلق شرخ بين المقاومة والشعب والدولة. وايضاً لم يتمكن العدو من تحقيق هذا الهدف بفعل التضامن الشعبي مع المقاومة من قبل الشعب اللبناني بكل طوائفه».

ورداً على سؤال قال النائب سعد: «لن اقبل بان يتحول لبنان الى عسكريتاريا، وسنواجه ذلك».

وبالنسبة إلى الاجراءات التي يقيمها الجيش اللبناني حول المخيمات الفلسطينية طالب سعد بـ«تخفيف هذه الإجراءات». وقال: «نعرف ان هناك المئات داخل المخيمات لهم علاقة باجهزة الدولة اللبنانية. واي متهم في المخيم ممكن للدولة، بواسطة اجهزتها، ان تخرجه من المخيم» لافتاً الى «ان الدولة التي استطاعت ان تُخرج سابقاً العميل احمد الحلاق من داخل الشريط الحدودي المحتل، قادرة على ان تاتي باي شخص تريده في اي منطقة كان. ولكنهم عندما لم يتمكنوا من اكتشاف الجرائم يقولون ان المنفذين هربوا الى مخيم عين الحلوة. ويا للاسف الشديد، الاجهزة كلها لم تتمكن من الوصول الى اي خيوط ولذلك يختبئون وراء الدراجات النارية. والاجهزة الامنية كثيرة ولا تقوم باي مهمة. وهذه الاجهزة تتحول الى المواكبات والاستعراضات».

ورداً على سؤال يتعلق بالتبرع برواتب النواب من اجل اعادة الاعمار، انتقد سعد هذا الاسلوب. وقال: «النائب هو الذي يقرر ولا يمكن لا لرئيس مجلس النواب ولا غيره ان يقرر عني. وليسمح لي بهذه المسألة. ربما قد اتبرع بأكثر من شهر».

وانتقد الوضع الاقتصادي والاجتماعي قائلاً: «لقد مضت ستة اشهر ونصف الشهر ولم تستطع الحكومة اتخاذ قرارات جريئة. ونعرف ان التركة كبيرة. ولكن يجب الا نقول ان التركة كبيرة انما يجب البحث عن حلول». واكد انه سيواصل دعمه للحكم ولكنه لن يؤيده «على العمياني». واختتم سعد مؤتمره الصحافي قائلا انه بما يخص محاولة اغتياله عام 85 فان لديه تحقيقات واعترافات خطية وفيلم فيديو يحتفظ بها خارج لبنان وان هذه التحقيقات تدل على التنسيق في محاولة اغتياله «بين الشعبة الثانية السابقة والقوات اللبنانية واسرائيل».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية